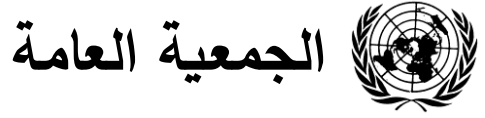


Distr.: General
1 July 2024



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

المملكة العربية السعودية

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود
المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة

1- تعيد المملكة التأكيد على أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛ كونها تهدف إلى تحسين أحوال حقوق الإنسان في العالم، ومن هذا المنطلق أبدت المملكة أقصى درجات التعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال جولاتها الأربع التي عقدت في الأعوام (2009 و 2013 و 2018 و 2024)، ومن أوجه هذا التعاون تأييدها لمعظم التوصيات التي قدمت لها خلال تلك الجولات، وتنفيذ معظمها (بلغت نسبة تنفيذ التوصيات المقدمة للمملكة في الجولات الثلاث السابقة: أكثر من 85%)، والعمل بالروح البناءة مع اللجنة الثلاثية (ترويكاف)، وأمانة مجلس حقوق الإنسان، وتقديم توصيات إيجابية للعديد من الدول.

2- قُدمت للمملكة العربية السعودية خلال الدورة الـ (45) للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في جولته الرابعة في يناير 2024م، (354) توصية من قبل (135) دولة، وقد تمت دراستها على المستوى الوطني من قبل اللجنة الدائمة لإعداد التقارير المشكّلة بالأمر السامي رقم 13084 في 1436/3/27هـ، والتي تمثل الآلية الوطنية المعنية بالمتابعة والإبلاغ. كما تمت دراستها على مستوى مجلس هيئة حقوق الإنسان الذي يضم عدداً من المختصين في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، وصولاً إلى دراستها من قبل لجنة حكومية واعتماد مواقف المملكة من كل توصية.

3- نتيجة للمراجعة الوطنية الواسعة بشأن التوصيات التي قدمت للمملكة خلال هذه الجولة؛ حظيت (273) توصية بالتأييد، و(24) توصية بالتأييد الجزئي، فيما أخذ العلم بـ (52) توصية، وقد تم رفض (5) توصيات.

ثانياً- آراء المملكة واستنتاجاتها في التوصيات المقدمة لها

ألف- التوصيات التي حظيت بالتأييد

4- تعاملت المملكة مع التوصيات التي قدمت لها خلال الدورة الـ (45) للاستعراض الدوري الشامل بإيجابية وبروح بناءة، ومن شواهد ذلك أنها أبدت معظم تلك التوصيات، حيث بلغت نسبة التأييد في هذه الجولة 83% مع احتساب المؤيدة جزئياً. وتود المملكة الإشارة إلى أن تأييد توصية ما لا يعني بالضرورة عدم وجود أو اتخاذ التدابير التي تشجع إليها ولا يعني أيضاً وجود التجاوز أو الانتهاك الذي تشير إليه، فقد أظهر التحليل أن عدداً من التوصيات التي قدمت للمملكة تنطلق من فهم أو تصور غير دقيق لواقع حقوق الإنسان في المملكة أو بنيت على مصادر غير موثوقة أو غير دقيقة، ومع ذلك فقد تعاطت المملكة بإيجابية مع تلك التوصيات انطلاقاً من اهتمامها بحقوق الإنسان، وسعيها للتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

5- تؤيد المملكة التوصيات التالية: (25)، (26)، (27)، (28)، (29)، (31)، (32)، (34)، (35)، (37)، (40)، (44)، (45)، (46)، (47)، (48)، (49)، (50)، (51)، (53)، (54)، (55)، (56)، (57)، (62)، (64)، (66)، (67)، (68)، (69)، (70)، (71)، (72)، (73)، (74)، (75)، (76)، (77)، (78)، (79)، (80)، (81)، (82)، (83)، (84)، (85)، (86)، (87)، (88)، (89)، (90)، (91)، (109)، (113)، (114)، (115)، (118)، (120)، (123)، (125)، (126)، (127)، (128)، (129)، (130)، (131)، (132)، (133)، (134)، (136)، (137)، (138)، (139)، (140)، (141)، (142)، (143)، (144)، (145)، (147)، (151)، (152)، (153)، (154)، (155)، (156)، (157)، (158)، (159)، (160)، (162)، (163)، (164)، (165)، (166)، (167)، (168)، (169)،

(170)، (171)، (172)، (173)، (174)، (175)، (176)، (177)، (178)، (179)، (180)، (181)،
 (182)، (183)، (185)، (186)، (187)، (188)، (189)، (190)، (191)، (192)، (193)، (194)،
 (195)، (196)، (197)، (198)، (199)، (200)، (202)، (203)، (204)، (205)، (206)، (207)،
 (208)، (209)، (210)، (211)، (212)، (213)، (214)، (215)، (216)، (217)، (218)، (219)،
 (220)، (221)، (222)، (223)، (224)، (225)، (226)، (227)، (228)، (229)، (230)، (231)،
 (232)، (233)، (234)، (235)، (236)، (237)، (238)، (239)، (240)، (241)، (242)، (243)،
 (244)، (245)، (246)، (247)، (248)، (249)، (250)، (251)، (252)، (253)، (254)، (255)،
 (256)، (257)، (258)، (260)، (261)، (262)، (263)، (264)، (265)، (266)، (267)، (268)،
 (269)، (270)، (271)، (272)، (273)، (274)، (275)، (276)، (278)، (279)، (280)، (281)،
 (282)، (283)، (284)، (285)، (286)، (287)، (288)، (289)، (290)، (291)، (292)، (293)،
 (294)، (295)، (296)، (297)، (298)، (299)، (300)، (301)، (302)، (303)، (304)، (305)،
 (307)، (308)، (309)، (310)، (311)، (312)، (313)، (314)، (315)، (316)، (317)، (318)،
 (319)، (320)، (321)، (322)، (323)، (324)، (325)، (326)، (327)، (328)، (329)، (330)،
 (331)، (332)، (333)، (334)، (335)، (336)، (337)، (338)، (339)، (340)، (341)، (342)،
 (344)، (348)، (349)، (350)، (351)، (352)، (353).

باء - التوصيات التي حظيت بالتأييد الجزئي

6- قُدمت للمملكة عدد من التوصيات التي تتضمن أجزاء غير القابلة للتأييد لعدة أسباب أبرزها: تعارض تلك الأجزاء من التوصيات مع قيم المملكة وثوابتها، أو لخروجها عن نطاق الأولويات الوطنية، أو لكونها تتضمن وصفاً وزمناً محدداً للتدبير التي تشجع إليه، وفي المقابل، تتألف أجزاؤها الأخرى من توصيات قابلة للتأييد. وباعتبار أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم من خلال أدواتها ومن أبرزها التوصيات التي تُقدم في إطارها، والتي ليس من المناسب عدم تأييد بعضها بشكلٍ مطلق من قبل الدولة موضع الاستعراض لكونها تتضمن أجزاء غير قابلة للتأييد بالنسبة لتلك الدولة، مما قد يؤدي إلى فوات فرص لتحقيق الهدف الرئيس لهذه الآلية (تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم)، وعليه ترى المملكة أن موقف "التأييد الجزئي" يتفق مع هذا الهدف، ويعزز التفاعل الإيجابي والروح البناءة في التعامل مع التوصيات التي تقدم للدول في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

7- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (24) على النحو الآتي:

الجزء الذي حظي بالتأييد: التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

الجزء الذي أخذ به العلم: التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

8- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (30) على النحو الآتي:

الجزء الذي حظي بالتأييد: التصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

الجزء الذي أخذ العلم به: التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- 9- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (52) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: تسريع الدراسات بشأن الانضمام الى المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** ما يتعلق بالعهديين الدوليين.
- 10- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (61) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: تعزيز التعاون مع أصحاب الولايات الخاصة.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** إصدار دعوة دائمة للمقررين.
- 11- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (63) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: قبول الطلبات الجارية من الإجراءات الخاصة.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** تمديد دعوة دائمة لجميع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.
- 12- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (107) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: خفض عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام وقصرها على أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** صدور وقف رسمي بشأن فرض عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات.
- 13- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (108) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: الالتزام بحصر عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون الدولي.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** إلغاء فرض عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات.
- 14- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (124) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: ضمان امتثال تشريعات مكافحة الإرهاب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حتى لا تجرم الممارسة السلمية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** حرية التجمع لخروج ذلك عن نطاق التزامات المملكة.
- 15- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (135) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: تهيئة بيئة داعمة للمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان.
- الجزء الذي أخذ العلم به:** تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية، على اعتبار أن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لم ينص على تسجيل تلك المنظمات.
- 16- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (146) على النحو الآتي:
الجزء الذي حظي بالتأييد: اعتماد التشريعات لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، بما في ذلك حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

- الجزء الذي أخذ العلم به: حرية التجمع السلمي لخروج ذلك عن نطاق التزامات المملكة.
- 17- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (148) على النحو الآتي:
- الجزء الذي حظي بالتأييد: تعديل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية على اعتبار أن أنظمة المملكة تخضع للمراجعة الدورية والمستمرة.
- الجزء الذي أخذ العلم به: تعديل النظام الأساسي للحكم.
- 18- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (149) على النحو الآتي:
- الجزء الذي حظي بالتأييد: موائمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لحماية حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.
- الجزء الذي أخذ العلم به: حرية التجمع، لخروج ذلك عن نطاق التزامات المملكة، وكذلك عبارة "دون فرض أي استثناءات" على اعتبار أن القانون الدولي أجاز إخضاع بعض الحقوق والحريات للقيود القانونية الضرورية لحماية عددٍ من المصالح العليا (الأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة، الآداب العامة، حقوق الآخرين وسمعتهم).
- 19- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (150) على النحو الآتي:
- الجزء الذي حظي بالتأييد: موائمة التشريعات مع المعايير الدولية لحماية حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. الجزء الذي أخذ العلم به: حرية التجمع السلمي لخروج ذلك عن نطاق التزامات المملكة، وعبارة "إلغاء القيود المفروضة" على اعتبار أن القانون الدولي أجاز إخضاع بعض الحقوق والحريات للقيود القانونية الضرورية لحماية عددٍ من المصالح العليا (الأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة، الآداب العامة، حقوق الآخرين وسمعتهم).
- 20- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (259) على النحو الآتي:
- الجزء الذي حظي بالتأييد: موائمة قوانين الجنسية مع ما نصت عليه اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة.
- الجزء الذي أخذ العلم به: النص الوارد في الفقرة (2) من المادة (9) من الاتفاقية حيث إن المملكة متحفظة عليها.
- 21- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (277) على النحو الآتي:
- الجزء الذي حظي بالتأييد: مواصلة العمل على تحسين حقوق المرأة.
- الجزء الذي أخذ العلم به: تعديل قوانين الجنسية بحيث تنطبق على الرجل والمرأة على قدم المساواة على اعتبار أن المملكة متحفظة على الفقرة (2) من المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 22- تؤيد المملكة جزئياً التوصيات (93) و(94)، و(101)، و(106)، و(110)، و(111)، و(306)، نظراً لصدور نظام الأحداث متضمناً إلغاء فرض عقوبة الإعدام على الأحداث في الجرائم التعزيرية وأن عقوبة الإعدام في المملكة لا يتم فرضها إلا على الجرائم الأشد خطورة، وعليه فإن هذه التوصيات تعتبر منفذة جزئياً وهو ما دعا إلى تأييدها جزئياً.
- 23- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (347) على النحو الآتي:

الجزء الذي حظي بالتأييد: التحقيق بدقة وشفافية في جميع الادعاءات القائلة بأن قوات الأمن السعودية تقوم بقتل وإساءة معاملة المهاجرين العابرين للحدود اليمنية، ووقف أي تجاوزات - وضمان المساءلة عن أي تجاوزات أو انتهاكات على اعتبار أن ذلك ما قامت به المملكة فعلاً.

الجزء الذي أخذ العلم به: إصدار تقرير عام لنتائج التحقيقات لعدم وجود مسوغ لمثل هذا الإجراء أو التزام قانوني دولي يقضي على بأن تقوم المملكة بمشاركة ما تجرّبه من تحقيقات داخلية.

24- تؤيد المملكة جزئياً التوصية (354) على النحو الآتي:

الجزء الذي حظي بالتأييد: ضمان المساءلة في عمليات القتل المزعومة للمهاجرين وطالبي اللجوء الإثيوبيين.

الجزء الذي أخذ العلم به: مشاركة نتائج التحقيقات، لعدم وجود مسوغ لمثل هذا الإجراء أو التزام قانوني دولي يقضي بأن تقوم المملكة بمشاركة ما تجرّبه من تحقيقات داخلية.

جيم - التوصيات التي تم أخذ العلم بها

25- أخذت المملكة العلم بالتوصيات التالية: (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21)، (22)، (23)، (33)، (36)، (38)، (39)، (41)، (42)، (43)، (58)، (59)، (60)، (92)، (95)، (96)، (97)، (98)، (99)، (100)، (102)، (103)، (104)، (105)، (112)، (119)، (121)، (122)، (161)، (184)، (201)، (343).

دال - التوصيات المرفوضة

26- (65)، (116)، (117)، (345)، (346).

27- ترفض المملكة هذه التوصيات لكون بعضها يمثل ادعاءات باطلة مستندة إلى مصادر غير موثوقة، وبعضها يتعارض مع قيم المملكة وثوابتها، ويقع خارج نطاق التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.